العنوان:	دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عمان: دراسة تحليلية
المصدر:	مجلة العلوم التربوية والنفسية
الناشر:	الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية
المؤلف الرئيسي:	عيسان، صالحة عبدالله يوسف
مؤلفين آخرين:	النبهانية، مريم بنت بلعرب بن محمد، المعني، عبدالله بن حمد بن علي، المهدي، ياسر فتحي الهنداوي(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع143
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2021
الشهر:	كانون الثاني
الصفحات:	30 - 61
رقم MD:	1202591
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التعليم العالي، تمويل التعليم العالي، التمويل الذاتي، المصادر التمويلية، مؤسسات التعليم العالي، سلطنة عمان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1202591

© 2022 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

عيسان، صالحة عبدالله يوسف، النبهانية، مريم بنت بلعرب بن محمد، المعني، عبدالله بن حمد بن علي، و المهدي، ياسر فتحي الهنداوي. (2021). دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عمان: دراسة تحليلية.مجلة العلوم التربوية والنفسية، ع143، 30 - 61. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1202591

إسلوب MLA

عيسان، صالحة عبدالله يوسف، مريم بنت بلعرب بن محمد النبهانية، عبدالله بن حمد بن علي المعني، و ياسر فتحي الهنداوي المهدي. "دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عمان: دراسة تحليلية."مجلة العلوم التربوية والنفسيةع143 (2021): 30 - 61. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1202591

© 2022 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عُمان: دراسة تحليلية

أ.د. صالحة عبد الله عيسان
أستاذ، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس
مسقط، سلطنة عمان
salhaissan@hotmail.com

د. ياسر فتحي الهنداوي المهدي
أستاذ مساعد، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس
مسقط، سلطنة عمان
yfathy@squ.edu.om

د. مريم بنت بلعرب بن محمد النبهانية
مديرة بحوث قطاع التعليم والموارد البشرية، مجلس البحث العلمي
مسقط، سلطنة عمان
Maryam.Alnabhani@trc.gov.om

أ. عبد الله بن حمد بن علي المعني
مساعد باحث، مركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس
مسقط، سلطنة عمان
abdullahm@squ.edu.om

دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عُمان: دراسة تحليلية*

أ.د. صالحة عبد الله عيسان
أستاذ، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس
مسقط، سلطنة عمان
salhaissan@hotmail.com

د. ياسر فتحي الهنداوي المهدي
أستاذ مساعد، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس
مسقط، سلطنة عمان
yfathy@squ.edu.om

د. مريم بنت بلعرب بن محمد النبهانية
مديرة بحوث قطاع التعليم والموارد البشرية، مجلس البحث العلمي
مسقط، سلطنة عمان
Maryam.Alnabhani@trc.gov.om

أ. عبد الله بن حمد بن علي المعني
مساعد باحث، مركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس
مسقط، سلطنة عمان
abdullahm@squ.edu.om

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في تنويع مصادر تمويلها وواقع السياسات والتشريعات التي تنظم هذا الدور. وتسليط الضوء على مدى الفرق بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في ممارسة دورها في تنويع مصادر تمويلها.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام المسح المقطعي للإجابة على أسئلة الدراسة، وعليه صُمم استبيان لجمع البيانات من عينة عشوائية من (٤٠٠) من رؤساء الإدارات الأكاديمية والإدارات المالية في هذه المؤسسات والأكاديميين، منها (٢٠٨) من مؤسسات التعليم العالي الحكومية و (١٩٢) من مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

أوضحت النتائج أن هناك أهدافًا واضحة لتنويع مصادر التمويل الذاتي لمؤسسة التعليم العالي، لكنها غير مفعّلة، أما ما يتعلق بالتشريعات والسياسات المرتبطة بتمويل التعليم، فقد وجِدَ أنه لا توجد مساءلة كافية للمؤسسات ذات الأداء الضعيف، وهناك نقص في الحوافز لأولئك الأفراد الذين يساهمون في جذب المزيد من الدخل لمؤسسات التعليم العالي التي ينتمون إليها. علاوة على ذلك، لا يعتبر الوقف داعمًا فعالًا للتعليم العالي، كما أظهرت الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) فيما يتعلق بحوكمة المؤسسات لصالح مؤسسات التعليم العالي الخاصة مقارنة بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة الشراكة المجتمعية، ووضع سياسات وتشريعات للتعليم العالي الحكومي لتوفير فرصاً أكبر لتطوير موارده الذاتية.

* هذه الدراسة جزء من المشروع البحثي رقم (RC/EDU/DEFA/15/01) والممول من مجلس البحث العلمي بسلطنة عمان

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، تمويل التعليم العالي، سلطنة عمان، تنويع مصادر التمويل

The Role of Higher Education Institutions in Diversifying their Funding Sources in the Sultanate of Oman: An analytical study

Prof. Salha Abdullah Eisan
Professor, College of Education,
Sultan Qaboos University
Muscat, Sultanate of Oman
salhaisan@hotmail.com

Dr. Yasser Fathi Al-Hindawi Al-Mahdi
Assistant Professor, College of Education, Sultan Qaboos University
Muscat, Sultanate of Oman
yfathy@squ.edu.om

Dr. Maryam Belarab Mohammed Al-Nabhani
Director, Research in Education and Human Resources Sector, The Research Council
Muscat, Sultanate of Oman
Maryam.Alnabhani@trc.gov.om

Mr. Abdullah Hamad Ali Al Maani
Assistant Researcher, Center for Omani Studies, Sultan Qaboos University
Muscat, Sultanate of Oman
abdullahm@squ.edu.om

Abstract

This study aims to identify the role of higher education institutions (HEIs) in the Sultanate of Oman in diversifying their funding sources and the state of policies and legislation regulating such a role. Moreover, this study highlights the extent of the difference between governmental and private HEIs in practicing their role in diversifying their funding sources.

The study adopted a descriptive approach using the cross-sectional survey methodology. A questionnaire was designed to collect data from a random sample of (400) individuals who are heads of academic and financial departments within their institutions, including (208) from government and (192) from private ones.

The results indicated that there are clear goals to diversify HEIs self-financing sources, but they are not activated. In addition, institutions with poor performance are not held accountable. Furthermore, there is a lack of incentives for individuals who contribute to attracting more income for their HEIs. Moreover, the endowment is not considered as effective support of HEIs. The study showed that there are statistically significant differences ($p.< 0.05$) with regard to corporate governance in favor of private HEIs.

The study conclusions have led to a set of recommendations including, the need to increase community partnership, and developing policies and legislation for government funded higher education institutions to develop their own resources.

Keywords

Higher education, financing, diversification of funding sources, Oman

المقدمة ومراجعة الأدبيات

يمثل التعليم العالي قاطرة التنمية البشرية لأي مجتمع من المجتمعات المعاصرة؛ فعلى عاتقة تقع مهمة إعداد وتطوير الكوادر البشرية اللازمة للتنمية المجتمعية في شتى المجالات، ويمثل الإنفاق عليه أبرز القضايا التي تشغل اهتمام جميع الحكومات المعاصرة؛ حيث يتطلب ذلك تخصيص الموارد المالية الكافية لسد احتياجاته والوفاء بمتطلباته، وضمان جودة مخرجاته، فنجاح مؤسسات التعليم العالي في أداء رسالتها يعتمد بصورة كبيرة على توافر الإمكانات والأموال المتاحة.

ويعتبر تمويل التعليم العالي إحدى الوظائف الجوهرية في إدارة مؤسسات التعليم العالي، بوصفه محددًا مهمًا لتحقيق الأهداف والجودة بالتعليم العالي، كما تعد قضية تنويع مصادر تمويل التعليم العالي أبرز القضايا المهمة التي تواجه العديد من دول العالم، ويقصد بتنويع مصادر تمويل التعليم العالي عدم الاعتماد على مصدر واحد لتمويل التعليم العالي، والذي عادة ما يكون التمويل الحكومي، فتنويع مصادر التمويل يعني البحث عن مصادر بديلة متنوعة إضافية إلى جانب التمويل الحكومي، ولا يعني ذلك إلغاء التمويل الحكومي تماما ولكن بدلًا من ذلك تقليل الاعتماد عليه.

وقد ظهرت مصادر عديدة لتمويل التعليم العالي بجانب التمويل الحكومي، وتتمثل أهم المصادر الشائعة لتمويل التعليم العالي ما يلي:

- **الرسوم الدراسية Tuition:** وهي عبارة عن أجر يُدفع مقابل التدريس والتكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالعملية التعليمية؛ حيث يقوم جميع الطلاب بسدادها دفعة واحدة أو على أقساط باستثناء بعض الطلاب الذين يتم إعفاؤهم منها كمنحة من قبل المنظمات أو الحكومات أو الأحزاب (Lenington,1996, 80)
- **القروض Loans:** تعرّف القروض بأنها إمداد المنظمة المقترضة برأسمال في مقابل تعويض مالي بفائدة خلال عدد من السنوات، ويكون للقرض مدة محددة بفائدة معينة (Capon, 2000, 247)
- **المنح Grants:** تشكل مصدرًا من أهم المصادر في برامج المساعدات التي تُقدم للطلاب في مرحلة التعليم العالي في كثير من دول العالم (الهلالي،٢٠٠٣)، وهي لا ترتبط بالدخل الذي يحصل عليه المتقدم لها فقط، بل ترتبط كذلك بأدائه الأكاديمي، وبجذب الطلاب إلى أنواع معينة من التدريب والتعليم (براي، ٢٠٠٠).
- **الخصخصة Privatization:** تعتبر وسيلة لتخفيف الضغوط المالية على الحكومة، وأيضا لتحسين جودة التعليم العالي، ولكن هناك مخاوف من تطبيقها منها سيادة القطاع الخاص وانتشاره على حساب القطاع الحكومي للتعليم العالي؛ مما قد يؤدي إلى تدني جودة التعليم العالي الحكومي وإهماله وتدني مستوى القبول والخريجين، كما قد يؤدي إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق أسر الطلاب (عيسان والشنفري، ٢٠٠٠).

- الهبات والأوقاف :Donations & Endowments ويقصد بالهبات "ما تخصصه المنظمات الصناعية والتجارية والهيئات الحكومية للطلاب" (مصطفى، ٢٠٠٤، ٥٦)، ويعد العلم والبحث العلمي أحد الميادين التي وُقفَت لها أموال في سلطنة عُمان، سواء كانت أوقافا مباشرة (عينيه) أو أوقافا استثمارية (نقدية) منذ القدم، لكن اتخذت الأوقاف – وفقا لسياقها الزمني– طابعا تقليديا كالوقف على الكتاتيب والمدارس والكتب والمكتبات، وقد أصبحت هذه الأوقاف بسيطة أمام الدعم الحكومي الكبير. ومع تصاعد حركة التنمية، وتأسيس الجامعات، وانطلاق مسيرة الدراسات العليا والبحث العلمي، يستلزم النظر للوقف ليكون دوره بارزًا في تمويل التعليم العالي، حتى يتمكن من بناء مجتمع المعرفة، ويدخل بالمجتمع إلى الريادة العلمية عالميًا (الحايس، ٢٠٠٩).
- **التمويل الذاتي Self-Financing** نتيجة للتغيرات المجتمعية المتزايدة اتجه التعليم العالي إلى تغيير سياساته تجاه تنويع مصادر التمويل حتى تتلاءم معها؛ ولذلك تبنت مؤسسات التعليم العالي سياسات لتجديد مصادر التمويل، تعتمد على تسويق الخدمات التي يمكن أن تقدمها، وتلك الخدمات منها ما هو برامج تعليمية أو برامج تدريبية أو عقود بحثية لشركات؛ حيث تُعد من المصادر التي تزيد من دخل مؤسسات التعليم العالي(Al-Rahbi,2004). ويشمل التمويل الذاتي التعليم المسائي الذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي، والتعليم الموازي مدفوع الرسوم، وتعليم الطلبة الوافدين برسوم دراسية ، والتعليم بفترات متباعد لمقررات متخصصة تحددها المؤسسات.
- **خدمات مدفوعة الرسوم للمجتمع:** وتشمل التعليم المستمر والتدريب، والاستشارات، وتقديم خدمات تقنية متطورة.
- **الأنشطة الإنتاجية:** وتشمل الأنشطة الإنتاجية في المزارع والمعامل التابعة لها، ونتاجات عرضية للطلبة أثناء التعليم، ونتاجات الورش، والشركات الإنتاجية، والكتب والنشر (الخشاب والعناد،٢٠٠١).

وتتجه مؤسسات التعليم العالي في كثير من الدول إلى تبني ما يناسبها من النماذج السالفة الذكر والبحث عن المصادر التمويلية المناسبة بما يتماشى وظروفها الذاتية والتشريعات والقوانين المطبقة فيها.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالي من زوايا مختلفة أو في مجتمعات مختلفة، والتي يمكن الاستفادة منها:

فمثلا هدفت دراسة Ilieva & Others (٢٠١٧) إلى قياس الدعم الحكومي لمشاركة التعليم العالي الدولي في ٣٨ دولة في أوربا وآسيا والشرق الأوسط، وذلك اعتمادًا على معايير نوعية تعتمد على وثائق سياسة الأمم المتحدة والإطار التنظيمي، وقد شمل المسح ثلاثة مجالات ذات أهمية أساسية لمعظم مؤسسات

التعليم العالي وهي: الحركة الدولية للطلاب (International Mobility of Students)، والتعاون الدولي في مجال البحث(International research collaboration) ، والتعليم عبر الوطن (Transnational education- TNE) وتم تطبيق المنهج القائم على الفهرسة للفئات الثلاث المذكورة أعلاه، باستخدام مجموعة من المؤشرات النوعية ، وتم تقييم كل مؤشر ومدى استيفائه بالكامل وفقا للترتيب (١) تم استيفاؤها، (0.5) تم تحقيقها جزئياً ، (٠) لم يتم استيفاؤها.

وتم تصنيف البيانات التي تم جمعها من ٣٨ دولة من مؤسسات التعليم العالي وفقا للأبعاد الإقليمية (أوروبا وشرق آسيا وأستراليا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط وجنوب آسيا والأمريكيون وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). وأظهرت النتائج أن غالبية الحكومات الوطنية مشغولة بالطلاب الدوليين؛ ونتيجة لذلك تم وضع سياسات ترتبط بالحصول على تأشيرة الدخول للدولة بحيث تكون مبسطة، وتمويل سخي لحركة الطلاب؛ وبينت النتائج أن الدول التي لديها أكثر السياسات لدعم التعليم عبر الوطن هي ألمانيا وهولندا وماليزيا وهونغ كونغ. وهناك إجماع عالمي حول أهمية التعاون الدولي في البحوث في التعليم العالي والاقتصاد والمجتمع. وكذلك هناك دفعة قوية على المستوى الوطني نحو التمويل التعاوني والهياكل التي تشجع على المزيد من التعاون الدولي، ولكن هناك قصور في الدعم للباحثين والأكاديميين وتعزيز اهتمامهم البحثي خارج الحدود الوطنية. وبشكل عام فإن البلدان الأوروبية تؤدي أداءً قوياً فيما يتعلق بالدعم الوطني للحراك الأكاديمي للطلاب والتعاون الدولي في مجال البحث والتعليم عبر الوطن، وتدعم دول الاتحاد الأوروبي برامج مثل Erasmus وHorizon 2020. ولكن هناك قصور في تطبيق سياسات واضحة في ٢٧ من ٣٨ دولة شملها التحليل ومنها دول الشرق الأوسط ولكنها تحاول وتعمل على نحو متزايد على تسهيل حركة الطلاب الدوليين والتعاون بين وكالات ضمان الجودة والاعتراف الأوسع بالمؤهلات الأكاديمية لضمان استدامة تمويلها.

ومن جهة أخرى ركز الخوالدة (٢٠١٦م) على التعرف على معوقات الاستدامة في التعليم العالي في الجامعات الأردنية. واستخدم المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت العينة من (٨٣٠) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وتوصل إلى أن الإدارة الجامعية ليس لديها رؤية استراتيجية أو أهداف محددة لتحقيق الاستدامة، كما أنها تفتقر لبُعد المنافسة، والقدرة على استثمار مواردها البشرية والمادية في زيادة تمويلها.

وبينت دراسة Rani (٢٠١٤) أن برنامج القروض في الهند يهدف إلى تحسين فرص التحاق الطلبة والمساواة في نظام التعليم العالي كما يتضح من المنظمة الوطنية لمسح العينات (National Sample Survey Organization-NSSO) والبيانات المصرفية الخاصة بالطلاب، ولكن لا يبدو أن آليات تمويل التعليم العالي هذه عملت على تحسين الوصول، حيث أن القروض استهدفت الأثرياء والقادرين على استرداد التكاليف والقادرين على الحصول على شهادة دخل صادرة عن السلطات المعنية في الهند، وعليه اقترحت الدراسة دراسة حالات الطلاب المؤهلين والفقراء غير القادرين على الاستفادة من نظام دعم الفائدة وغير القادرين على الحصول على شهادة الدخل من قبل السلطات المعينة.

وركزت دراسة Doolan وآخرون (٢٠١٣) على الكشف عن مدى ضمان المساواة في الحصول على التعليم العالي في كرواتيا وكيفية إزالة العقبات المالية، وتحسين توافر البيانات وبناء القدرات للعمل. وكذلك توفير أساسات لمناقشة إصلاحات نظام تمويل التعليم العالي الكرواتي استنادا إلى بيانات وممارسات في بلدان أوروبية أخرى. وتم تحليل الوثائق لتلك الدول للوصول الى نتائج ذات أهمية لتطوير سياسات تمويل التعليم العالي في كرواتيا. وتمكنت الدراسة من تحديد الاتجاهات والممارسات المشتركة بين جميع الدول، وتحديد فروق ذات دلالة إحصائية في الاقتراب من سياسات تمويل التعليم العالي الأوربي، وبينت الدراسة أيضا أن بعض سياسات وممارسات تمويل التعليم العالي في كرواتيا أقل من الدول التي تم المقارنة معها، وعلية اقترحت الدراسة تطوير سياسات التمويل لضمان اتاحة فرصا أكثر للفئات المحرومة من الطلبة خريجي التعليم العام والبحث عن موارد إضافية لتمويل التعليم العالي وخاصة الحكومي منه.

وتناولت دراسة Ntshoe & De Villiers (٢٠١٣) مصادر تمويل التعليم العالي العام في جنوب أفريقيا من خلال الرسوم الدراسية والقروض. وآثار التحولات من تمويل يعتمد على الحكومة الى تمويل يعتمد على الرسوم الدراسية، بالإضافة الى التمويل الخيري وريادة الأعمال الأكاديمية، وكيف تؤثر هذه الاجراءات على معدلات الوصول الى مؤسسات التعليم العالي وتحقيق العدالة والإنصاف والإنتاجية في جنوب أفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى أن الرسوم الدراسية تختلف وفقا لنوعية الجامعة أو الكلية والبرامج التي تقدمها ومستوى الدراسة، وقد بينت الدراسة أن الطلبة يعزفون عن دفع الرسوم وخاصة أن ظروفهم المادية لا تسمح بذلك، وبعد التخرج لا يستطيعون دفعها لعدم حصولهم على وظائف تؤهلهم لذلك وخاصة الملتحقون بالمؤسسات حديثة الإنشاء او التي ليس لها تاريخ طويل في التعليم العالي.

وهدفت دراسة السبيعي (٢٠١٢) إلى التعرف على مؤشرات ضعف كفاية تمويل التعليم الجامعي وأسبابها، وأهم المؤشرات الدالة على ضعف كفاءة استخدام التمويل في الجامعات وصولا إلى تحديد أهم الطرق التي يمكن للجامعات أن تعمل من خلالها على رفع الكفاءة النوعية لاستخدام مواردها المتاحة، لتحقيق نوع من التوازن بين الكفاية الكمية للتمويل والكفاءة النوعية في استخدام الموارد المتاحة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك دلائل ومؤشرات على عدم كفاية تمويل الجامعات في الوطنِ العربي، مما أدى إلى ضعف كفاءة هذه الجامعات بنوعيها الداخلية والخارجية وعجزها عن القيام بأدوارها في تحقيق التنمية وتقدم المجتمع. وخلصت الدراسة إلى التأكيد على ضرورة رفع كفاءة استخدام التمويل، لأنه البديل الذي يمكن أن تستعين به الجامعات لمواجهة عجز ميزانيتها والوفاء بمتطلباتها، وذلك بإتباع مجموعة من الأساليب العلمية من أهمها: الربط بين الانفاق وأغراضه، وأسلوب تكاليف الأنشطة، والتخطيط الكفء للموارد البشرية. إضافة إلى التأكيد على أهمية العمل بمبدأ المحاسبة والمساءلة ومتابعة عمليات استخدام التمويل.

واستهدفت دراسة عبد ربه (٢٠١٢) التعرف على واقع التمويل الذاتي للجامعات في كل من تركيا واستراليا من خلال مصادر التمويل الذاتي لهذه الجامعات وصيغ التعليم الممول ذاتيًا ودور هذه الجامعات في تسويق الخدمات الجامعية وتحولها الى جامعات منتجة وكذلك الشراكة مع قطاعي الصناعة والتجارة، وتوظيف أموال الوقف في دعم وانشاء الجامعات ماليًا وفنيًا، والتوصل الى تصور مقترح للتمويل الذاتي للجامعات المصرية من خلال الاستفادة من هذه التجارب الرائدة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن من خلال الوصف والتحليل والمقابلة بالإضافة الى استطلاع الرأي للمهتمين بالتمويل الجامعي. وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج – منها أن التعليم الجامعي المصري يعاني قصورا في التمويل، وأن القطاع الخاص لا يسهم بفاعلية في التمويل، مع عدم وجود هيكل تنظيمي مالي يتلاءم مع احتياجات الجامعات وخططها في المدى القريب والبعيد، وهناك تحدي في عملية التمويل الجامعي ينطلق من أحادية التمويل، في حين أن الجامعات غير الحكومية تحمّل أولياء الأمور كلفة تعليم أبنائهم عن طريق الرسوم العالية التي تفرضها عليهم، وخَلُص الباحث الى أن حجم الإنفاق على التعليم ضعيف ولا يلبى الحاجة الماسة إلى توفير نوعية جيدة من التعليم الجامعي. وتوصل إلى وضع تصور مقترح لتمويل الجامعة المصرية ذاتياً وكيفية النهوض بها من خلال أنماط وأنشطة مبتكرة مثل إنشاء بنك الطلبة وإنشاء مكاتب لتسويق الخدمات الجامعية وتحويل الجامعة إلى جامعة منتجة والاستفادة من وحدات القطاع الخاص في تمويل الجامعات.

وتناولت دراسة El Araby (٢٠١١) واقع تمويل التعليم في ست دول عربية (مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن من أجل بيان الخصائص المشتركة في التمويل في هذه الدول، وكذلك الكشف عن التحديات المادية التي تواجهها مستقبلا في ظل الطلب المتزايد على التعليم العالي وارتفاع تكلفة قبول الاعداد المتزايدة من الطلبة ومن اقتراحات الدراسة إفساح المجال للقطاع الخاص للاستثمار ، وتطوير أداء الاقتصاد الوطني وزيادة دخل الفرد مما يعزز تطوير نظام التمويل، وتبني سياسات طويلة المدى، وتقليل الكوادر الإدارية في مؤسسات التعليم العالي، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لإنجاز المهام الإدارية، وإتباع سياسة واضحة في توزيع ميزانيات تمويل التعليم العالي بناء على مستوى الأداء والجودة في المخرجات.

أما دراسة الهندي وآخرون (٢٠١١) فقد تناولت إمكانيات انشاء صندوق إقراض للطلبة، وكيفية تقليل نفقات التعليم العالي بطريقة لا تنعكس سلبًا على المستوى التعليمي، وتوفير التعليم العالي وبأسعار معقولة وإمكانية تنفيذ ذلك بشكل عادل وشفاف. وتكوّن مجتمع الدراسة من الجامعات والهيئة التدريسية وفئة الطلاب وأفراد المجتمع المعيلين لهؤلاء الطلاب في الجامعات الفلسطينية. وتم توظيف استبانة وزعت على تلك الفئات. ومن نتائج الدراسة ان الجامعات الفلسطينية لا تخصص جزء من موازنتها للاستثمار مقارنة والجامعات الامريكية والتي توظف تلك العائدات لتمويل النفقات المستقبلية، كما تفتقر الجامعات الفلسطينية الى استراتيجية واضحة للبحث العلمي مقارنة بالجامعات الامريكية التي تركز على البحوث للحصول على المنح من القطاعات المجتمعية المختلفة فيما تركز الجامعات

الفلسطينية على التدريس، مما يؤدي الى ضعف كفاءة الجامعات في توفير عائد استثماري مناسب لها. ويرى الطلبة من عينة الدراسة أن الأقساط تحقق مكاسب مادية للجامعات وليس من أجل العلم ورفع كفاءة الجامعة وجودتها، أما أفراد المجتمع فيرون أن إجراءات رفع موارد الجامعات المالية سوف يحقق منفعة للمجتمع ويساعد الجامعات على دعم الطلبة غير المقتدرين من خلال المنح والقروض الميسرة طويلة الأمد. وقد اقترح الباحث إنشاء مشاريع إنتاجية والتي قد تدر بعض الدخل للجامعات، واشراك القطاع الخاص في بعض المشاريع، وطرح تخصصات جديدة تواكب حاجات المجتمع خاصة المهنية منها وإعادة هيكلة بعض التخصصات القائمة لملائمة سوق العمل.

وتناولت دراسة Midgley (٢٠١٠) تحليل إجراءات طلبات التمويل وكيف تسعى مؤسسات التعليم العالي للحصول على الدعم المالي من حكومة الولاية في الولايات المتحدة الامريكية. وقد وظّف الباحث المنهج الوصفي واستخدم المقابلة لجمع البيانات ذات العلاقة بإجراءات طلب التمويل الحكومي، واختبرت الدراسة ما إذا كان نموذج الطلب يقوم على أهداف وأولويات الدولة للتعليم العالي وعملية التميز بين الطلبات الممولة وغير الممولة. وتم تحليل العملية التي تقوم بها مؤسسة التعليم العالي بتصميم وتنفيذ طلبات التمويل الحكومي. وتشير النتائج إلى أن نموذج طلب التمويل نفسه يحتاج إلى تعديل لمراعاة المتغيرات الخارجة عن سيطرة المؤسسة في جميع مراحل تطوير طلبات التمويل، وعليه فالمؤسسات تحتاج إلى ضبط كل طلبات التمويل وفقا للمتغيرات التي يمر بها المجتمع في جميع مراحل عملية التصميم والتنفيذ، واوصت الدراسة بتطبيق نظام للتمويل قائم على الأداء وليس الثقة.

من جانب آخر بيّنت دراسة Kallison & Cohen (٢٠٠٩) الحاجة الى زيادة تمويل التعليم العالي العام ووضع ميثاق جديد للتعليم العالي لتلبية الاحتياجات المتغيرة سواء الاجتماعية او الاقتصادية للبلد ومواطنيه. وهذا الميثاق سوف يحقق مستويات أعلى من التمويل، كما ويضع المزيد من المسؤولية على الكليات والجامعات الحكومية للإصلاح والمساءلة. وقد بينت النتائج أن التعليم العالي مكلف، ويتطلب أفرادًا مدربين تدريبًا عاليًا لإدارة الموارد المالية وكذلك بنية تحتية مادية كبيرة، كما وأوضحت أن بعض التخصصات تتطلب معدات ومرافق متطورة، وعليه فمن الصعب خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية في نفس الوقت، لذا على الكليات والجامعات زيادة مواردها المالية والحفاظ على مستوى أدائها.

وتناولت دراسة Delaney (2009 & Doyle) تأثير الركود الاقتصادي على ميزانية التعليم العالي في الولايات المتحدة، وارتفاع معدل تمويل التعليم العالي وأثره على معدلات الدعم المالي للطلاب، ومن نتائج الدراسة أن التمويل الحالي لا يغطى مستلزمات التعليم العالي، وعليه يجب على الكليات والجامعات إيجاد سبل لخفض تكلفة التعليم، وتحسين تقدم الطلاب وتقليل الوقت إلى حد ما، مع تحسين نوعية التعلم للطالب وزيادة عدد الطلاب الذين يتخرجون وهم على استعداد ليكونوا مواطنين منتجين وقادرين على الاندماج في سوق العمل، والبحث عن مصادر تمويلية تعزز قدرتها على تحقيق أهدافها.

واستعرضت دراسة Schiller & Liefner (٢٠٠٦) التجربة التايلاندية في إصلاح تمويل التعليم العالي عن طريق خفض الإنفاق العام وتحفيز التعاون بين الجامعات والصناعة كوسيلة للحصول على دخل إضافي للجامعة. ولإصلاح تمويل التعليم العالي. وخلصت هذه الدراسة أن معظم أنظمة التعليم العالي في البلدان الصناعية الحديثة مثل تايلاند ليست سوى مجرد بداية للتحول من مستوى الاستيعابية الأساسي من القدرات الأكاديمية إلى المستوى المتوسط. وتسعى تايلاند في هذه المرحلة إلى نشر وتحسين المعايير الأكاديمية والتقنية للجامعات من اجل الصالح العام، الأمر الذي يتطلب حتما الاستثمارات العامة في التعليم العالي، وإشراك الجهات المختلفة في التمويل لزيادة دخل الجامعات.

ويرى Christie & Munro(٢٠٠٣) أن سياسة الحكومة البريطانية تجاه الدعم المالي للطلبة تؤكد أن عليهم تحمل تكاليف تعليمهم بشكل متزايد، وقد وظِّف المنهج النوعي لجمع البيانات ذات العلاقة بمشكلة الدراسة، وقد بينت نتائج الدراسة أن الطلبة ليسوا على دراية كافية بمضمون سياسة القروض، وبتكاليف ومزايا التعليم العالي على حد سواء ولم يتم إعلامهم بذلك. وعليه اقترح الباحثان الاهتمام بتوعية الطلبة وأسرهم بمضمون سياسة الاقتراض والتزامهم بدفع القروض بعد التخرج، وكذلك بيان الفوائد الاقتصادية والمالية والاجتماعية للخريجين.

ركما ركز Thierry & Eicher (٢٠٠٢) في بحثهما بعنوان «تمويل التعليم العالي»، على أهمية الدور الذي يؤديه الفكر الاقتصادي مجسدا في تلك المفاهيم الخاصة بالاستثمار في التعليم، والمشاركة في التكلفة، وقروض الطلاب مستحقة الدفع بعد التخرج، و تناولا موضوع التمويل الخاص والعام للتعليم العالي، وبينا إلى أن العوائد الخاصة من التعليم ما بعد الإلزامي تشمل الدخل المرتفع والمكانة الاجتماعية العالية وارتفاع مستوى الاستهلاك وتحسن الحالة الصحية وزيادة الكفاءة السياسية والفهم الأفضل للثقافة والقدرة الأفضل على التعامل مع العلم والتكنولوجيا. وانتهى الباحثان إلى أن هذه الفوائد تبرر وجود دور حكومي فعال في تمويل التعليم. وفي نفس الوقت ينبغي التأكيد على أهمية تقاسم تكاليف التعليم بين القطاعين العام والخاص.

ركزت دراسة السهلاوي (٢٠٠٠) على قضية الانفاق على التعليم العالي وتمويله في دولة الكويت والدول والنامية وآثار النمو السكاني وانخفاض أسعار النفط وقدرة الدولة على الاستمرار في الانفاق على التعليم العالي، وطرح عدة رؤى حول سبل الخروج من هذه الأزمة، والتي برزت في ثلاثة اتجاهات هي: إعادة النظر في مجانية التعليم العالي وتحميل الطالب وأسرته جزءاً منها، والإبقاء على مجانية والتوسع في القبول وزيادة الموارد مع ترشيد استخدامها تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم؛ وانتهاج موقف وسط بين الاتجاهين، والاعتماد على التمويل المختلط مع التأكيد على الجدارة الاهلية وعدم تجاهل مسألة العدالة الاجتماعية، وقد اقترح الباحث دراسة هذه الاتجاهات واتخاذ القرار المناسب لها وفقًا للوضع الراهن سواء في الكويت أو دول الخليج الأخرى.

كما تناولت دراسة Barr & Crawford (١٩٩٨) مشكلة التوسع في مؤسسات التعليم العالي ومدى كفاءة الموارد المالية بين عام ١٩٩٠-١٩٩٦ وكيف أدت إلى أزمة التمويل، وركزت الدراسة على طرح

بدائل للتمويل ومنها تنفيذ نظام قروض للطلاب مع سداد عن طريق الموارد التي جمعت من الضرائب أو سلطات التأمين الوطنية. واقترحت الدراسة إدخال نظام فعّال للقروض يسمح للجامعات الانتقال نحو نظام بالرسوم المتغيرة، وهناك اتفاق واسع النطاق حول هدفين أساسيين لسياسة التعليم العالي وهما تعزيز الجودة والتنوع، لأسباب تتعلق بالأداء الاقتصادي الوطني، وتحسين الوصول إلى أسباب الكفاءة والمساواة.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة الذكر يمكن تلخيص أهم أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي: تأكيد مشكلة الدراسة ومدى الحاجة لإجرائها، حيث أن الجانب التمويلي في مؤسسات التعليم العالي تشتغل جزء كبير من اهتمام صنّاع القرار فيها، كما أن الدراسات أعلاه ساعدت في معرفة مناهج البحث المناسبة لإجراء هذا النوع من البحوث، وتحديد أفضل أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع طبيعة وأهداف الدراسة، والاستفادة منها في اختيار مُجتمع وعينة الدراسة المناسبة، وبناء أداة الدراسة (الاستبانة)، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل وتفسير النتائج، وربط نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة.

دور مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي

إن الإطار المالي لميزانية عام ٢٠١٩م في سلطنة عمان يهدف إلى تحقيق مجموعة من الغايات والأولويات تأتي في مقدمتها الاستدامة المالية لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدل النمو المستهدف وإنجاز برامج التنويع الاقتصادي ومستهدفات الاستثمار المحلي والأجنبي وتمكين القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في إدارة عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل. وبلغت نسبة الإنفاق المقدر لعام ٢٠١٩م على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والاسكان والضمان والرعاية الاجتماعية (٣٩%) من إجمالي الإنفاق العام وتمثل الحصة الأكبر من الميزانية، وتم تخصيص ١٧% لقطاع التعليم العام والعالي. ويقدر التخصيص ب ٣.٨ مليار ريال عُماني لهذه القطاعات مجتمعة (سلطنة عُمان، وزارة المالية ميزانية، ٢٠١٩م:٨).

إن تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان –كما تم الإشارة إليه- يرتكز على الدعم الحكومي بشكل شبه كامل، بل ويتحمل كلفة المعيشة لطلاب المناطق البعيدة التي تزيد عن ١٠٠ كيلومتر، مع توفير النقل والتغذية لمن هم دون ذلك، ولكن هناك حقيقة لا بد من الاهتمام بها وهي أن التعليم العالي لن يوفر مجانا على المدى الطويل في ظل المتغيرات العالمية، والإقليمية، والمحلية، أي لابد من البحث عن مصادر متنوعة لتمويل التعليم العالي، وتراوحت إيرادات الجامعات الخاصة من الرسوم الدراسية ما بين ٨٥% - ٩٥ % من اجمالي الدخل العام للجامعة، وتدعم وزارة التعليم العالي جزءًا كبيرًا من هذه الرسوم التي تدفعها لهذه الجامعات (سلطنة عمان، وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٤).

والمتتبع لتطور التعليم العالي الخاص بالسلطنة، يلاحظ التطور الكمي والنوعي في مؤسسات التعليم العالي؛ حيث وصل عدد مؤسسات التعليم العالي بشقيه الحكومي والخاص في العام الأكاديمي

(٢٠١٨/٢٠١٩) إلى ٦٥ مؤسسة تعليم عالي، وذلك حسب التفاصيل في الجدول أدناه والصادرة من مجلس التعليم بالسلطنة (سلطنة عمان، مجلس التعليم، ٢٠١٨، ٥٦).

الجدول ١: أعداد مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في السلطنة (٢٠١٧-٢٠١٩ م)

السنة الأكاديمية	نوع المؤسسة المشرفة	الجامعات	الكليات	المؤسسات الصحية	كلية العلوم الصحية	الكلية الفنية للعلوم البحرية	الكليات الفنية/ التطبيقية	الاجمالي
2017-2018	حكومي	1	19	13	0	1	7	41
	خاص	8	21	0	0	0	0	29
	%	13%	57%	19%	0%	1%	10%	100%
	المجموع	9	40	13	0	1	7	70
2018-2019	حكومي	1	19	1	8	1	7	37
	خاص	9	19	0	0	0	0	28
	%	15%	58%	2%	12%	2%	11%	100%
	المجموع	10	38	1	8	1	7	65

وبحسب الجدول (١) أعلاه فقد بلغ إجمالي عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية منها والخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٧/٢٠١٨ (٧٠) مؤسسة منها (٤١) مؤسسة حكومية و (٢٩) مؤسسة خاصة، بينما انخفض عددها في العام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى (٦٥) مؤسسة، منها (٢٧) حكومية و (٢٨) مؤسسة خاصة ويعزى الانخفاض في العدد إلى إنشاء الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، وذلك بدمج كلية كالدونيان الهندسية وكلية عُمان الطبية، إضافة إلى تحويل (١٢) معهدًا صحيًا إلى (٨) كليات باسم كلية عُمان للعلوم الصحية، والمعهد العالي للتخصصات الطبية.

كما يتضح من الجدول السابق أن عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص والحكومي متقاربة، مما يعنى أن هناك اتجاها قويا نحو تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل مؤسسات التعليم العالي وبما يساعد على تشجيع الاستثمار في السلطنة، حيث تسعى الحكومة إلى تفعيل الاستثمار وجذبه إلى السلطنة، وتوفير المناخ الاستثماري الجيد، وتقديم الدعم المطلوب للمشاريع، والأنشطة الاستثمارية، بما فيها التعليم العالي الخاص، وهو ما أكدته المراسيم السلطانية، والقرارات التنفيذية فصدر المرسوم رقم ٢٠٠٠/٦٧، لتوفير وسائل الدعم المختلفة لهذا القطاع ومؤسساته، ثم صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٢٥، بتعديل المرسوم السابق، ونصه على جوانب مهمة لدعم تمويل إدارة مؤسسات التعليم العالي الخاصة (المعمري،٢٠٠٦).

ومن أهم التشريعات واللوائح الصادرة، والتي حددت أوجه الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي الخاص، المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/٦٧م، الصادر بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٠٠م- سابق الإشارة إليه-

والذي حدد عددا من جوانب الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي الخاص، حيث أشار في مادته الثالثة توفير الدولة لمؤسسات التعليم العالي الخاص بالسلطنة الأراضي المناسبة اللازمة لها، ويجوز إعفاء المؤسسات من سداد قيمة الأرض عند التملك أو مقابل الانتفاع أو الايجار، كما تضمنت المادة الرابعة من المرسوم، منح الجامعات الخاصة ما يعادل ٥٠% من رأسمال الجامعة المدفوع، وبحد أقصى ثلاثة ملايين ريالًا عُمانيًا، وأشارت المادة الخامسة منه إلى إعفاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة من سداد جميع الضرائب المفروضة لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء، ويجوز تجديد الإعفاء لمدة خمس سنوات أخرى بقرار من مجلس الشؤون المالية، ونصت المادة السادسة من المرسوم على إعفاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة من سداد الرسوم المبنية المستحقة للجهات التالية: بلدية مسقط، ووزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، وزارة الإسكان، وزارة القوى العاملة، وزارة التجارة والصناعة، غرفة تجارة وصناعة عُمان، وشرطة عُمان السلطانية (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٠). وقد بذلت وزارة التعليم العالي دوراً حيوياً في السعي إلى توفير بعثات دراسية داخل السلطنة لخريجي الدبلوم العام ولأبناء أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود في الجامعات والكليات الخاصة داخل السلطنة وخارجها. وتقدم الوزارة سنوياً عدد من البعثات الدراسية الداخلية لجميع الطلبة ولأبناء أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود موزعة على النحو التالي (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٧):

١. (1500) بعثة دراسية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي شاملة الرسوم الدراسية بالإضافة إلى مخصص الشهري.
٢. (618) بعثة جزئية لأبناء الدخل المحدود بحيث تساهم وزارة التعليم العالي بنسبة (100%) من قيمة الرسوم الدراسية فقط.
٣. (100) منحة دراسية تنافسية من غير فئة الضمان الاجتماعي أو ذوي الدخل المحدود للدراسة في كلية عُمان البحرية الدولية، تشمل الرسوم الدراسية فقط لدراسة مؤهل البكالوريوس.
٤. البعثات الدراسية لدراسة طب وجراحة الأسنان بكلية عُمان لطب الأسنان متاحة منها (20) بعثة مخصصة لأبناء أسر الضمان الاجتماعي و (40)بعثة للتنافس العام.
٥. (500) منحة خاصة للفتيات العُمانيات وتشمل الرسوم الدراسية فقط لدراسة مؤهل البكالوريوس بمؤسسات التعليم العالي الخاصة داخل السلطنة.
٦. عدد من البعثات السنوية لدراسة الطب العام بكلية عُمان الطبية متاحة للتنافس العام.
٧. المنح الخاصة بالتنافس العام لجميع الطلبة العُمانيين وعددها (7000) منحة دراسية تتحمل فيها وزارة التعليم العالي الرسوم الدراسية فقط لدراسة مؤهل البكالوريوس بمؤسسات التعليم العالي الخاصة داخل السلطنة.
٨. منح مقدمة من الجهات الحكومية والخاصة يتم الإعلان عنها في حال توفرها من خلال مركز القبول الموحد.

٩. التعليم والتدريب والتشغيل، ويهدف إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي للعُمانيين وتجسير الفجوة بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل من خال التأهيل والتدريب المستمر، وذلك في إطار "الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠".

وتمثل خطة التنمية الخمسية التاسعة في السلطنة حلقة من حلقات مسيرة التخطيط، والتي تزامنت هذه الخطة مع ظروف استثنائية كان من أهمها التقلبات الحادة في سعر النفط وانعكاس ذلك على معوقات التنمية في السلطنة، وإن هذه الخطة تمثل استجابة شاملة للتحديات التي تفرضها التغيرات الدولية والإقليمية، ومن هنا فإن السمة الأساسية للخطة هو إعطاء هدف التنويع الاقتصادي محتوىً واقعيًا، وكذلك رسم خارطة طريق لتنفيذ الخطة بمساهمة كافة الأطراف الفاعلة، ومن أصعب التحديات التي تواجه التعليم العالي وكذلك العام تنويع بدائل تمويل التعليم بدلا من الاعتماد على الدعم الحكومي والاعتماد على الرسوم الدراسية وإيجاد آلية لتوزيع الموارد على التعليم المدرسي والعالي بشكل متوازن لضمان زيادة الفرص المتاحة للطلبة، ومن أحد الأهداف الاستراتيجية "بناء نظام تمويل فاعل ومستدام لقطاع التعليم". وركزت محاور الهدف العام على إطار عمل للتمويل، والتخطيط لموازنة التمويل، والمشاركة في الاستثمار في التعليم، ودور القطاع الخاص، ومصادر مستدامة لتمويل التعليم (الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠١٦-٢٠٤٠م).

إن التوجه الاستراتيجي للخطة التنموية التاسعة تركز على تعليم شامل وتعلّم مستدام، وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنيّة منافسة، وعليه تم تحديد الأهداف على النحو التالي (المجلس الأعلى للتخطيط، الأمانة العامة ،٢٠١٦م):

- نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية، والشراكة المجتمعية
- نظام متكامل ومستقل؛ لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
- مناهج تعليمية معززة للقيم، ومراعية لمبادئ الدين الإسلامي، والهوية العُمانية، ومستلهمة من تاريخ عُمان وتراثها، ومواكبة لمتطلبات التنمية المستدامة، ومهارات المستقبل، وتدعم تنوعًا في المسارات التعليمية
- نظام ممكّن للقدرات البشرية في قطاع التعليم
- منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها
- مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي
- كفاءات وطنيَّة ذات قدرات ومهارات ديناميكيَّة منافسة محلياً وعالمياً

ويتمثل الهدف العام لاستراتيجية تمويل التعليم في تطوير آليات جديدة لتمويل قطاع التعليم وتوفير مصادر تمويل مستدامة له، وقد أوصت استراتيجية التمويل باستحداث إطار تمويلي متكامل يكون مجلس التعليم مسؤولا عنه، وبهذا تصبح مسؤولية توزيع التمويل تحت مظلة واحدة. كما أوصت الاستراتيجية بالتوجه نحو اللامركزية من خلال العمل على نقل الصلاحيات المالية للمؤسسات

التعليمية، لتمكينها من إدارة شؤونها المالية مع وجود آلية للمساءلة على جوانب الانفاق، كما قدمت استراتيجية التمويل آليات جديدة لتمويل التعليم تستند إلى مبدأ ربط التمويل بالمخرجات، والذي يقوم على مفاهيم التمويل المعياري والتمويل المحايد، ويعتمد نظام التمويل المعياري على أسس ومعايير موحدة ومحددة ومتعارف عليها وتستند على مؤشرات الأداء، وتقليل الكلفة، أما نظام التمويل المحايد فإنه يقوم على معاملة الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بشكل متساوٍ، ويتم تمويل البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات بدون تمييز. وأوصت الاستراتيجية بالتركيز على الكفاءة باعتبارها عاملا أساسيًا في اتخاذ القرارات المستقبلية لتمويل النظام التعليمي، ومراقبة توازن الإنفاق بين التعليم المدرسي والتعليم العالي، وعلى أهمية وضع آلية لتعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم والتوسع فيه، كما ودعت الاستراتيجية إلى إيجاد مصادر تمويلية مستدامة، وتوفير مصادر تمويلية بديلة لقطاع التعليم، لتأمين الدعم المالي له في ظل المتغيرات الاقتصادية وتقلبات السوق (المجلس الأعلى للتخطيط، الأمانة العامة ،٢٠١٦م).

وباستقراء ما سبق يمكن القول إن الشراكة بين التعليم العالي الحكومي والقطاع الخاص، قد تمثل أسلوبا لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي بالسلطنة، وهذا يتطلب تعزيز دور كل المؤسسات سواء حكومية أو خاصة وأن يكون لها دورًا بارزًا في تمويل ذاتها لتخفيف العبء عن الحكومة، كما أن سلطنة عُمان قد اعتمدت سياسات واستراتيجيات واضحة لدعم التعليم العالي ومؤسساته الحكومية والخاصة، وأكدت على الشراكة المجتمعية عامة، ولكن هذه المؤسسات مطالبة بتطبيق إجراءات عملية لتمويل ذاتها وتخفيف العبء الحكومي.

مشكلة الدراسة

بالنظر إلى واقع التعليم العالي في سلطنة عُمان يتضح اهتمام الحكومة بالتعليم العالي إيماناً منها بضرورة إتاحته لكل مواطن، ولحاجتها لكوادر بشرية مؤهلة تسهم في بناء المجتمع وتعمل على تحقيق الأهداف التنموية لها، وكانت نتيجة هذا الاهتمام العمل على التوسع الكمي الملحوظ الذي شهدته مؤسسات التعليم العالي خلال الثلاثة عقود من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة من إجمالي الإنفاق العام في موازنة السلطنة لعام ٢٠١٣ هو الأكبر بين تخصيص الإنفاق على أي جهة حكومية أخرى إذ تبلغ ١٥.٢٧% وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بكثير من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث أخذ التعليم بمراحله كافة النصيب الأكبر من الإنفاق سواء في خطط التنمية الخمسية أو الموازنات السنوية للدولة (حمزة، ٢٠١٢).

وبلغت نسبة الانفاق على التعليم في سلطنة عُمان من ٢% من الناتج الإجمالي عام ٢٠١٤م وهي تمثل نسبة ٤.١% من الانفاق الحكومي، كما إن الإنفاق السنوي على التعليم العالي بالسلطنة لا تتم بمقارنة بمقدار الإنفاق بل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي وتشير بيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي كان الأعلى في كوريا الجنوبية حيث بلغ (٢.٦%)، وقد بلغت النسبة في سلطنة عُمان (١.٣%) في عام ٢٠١٠ وهي نسبة جيدة

ومساوية للنسبة في اليابان (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ٢٠١٠). وقد أشارت الخطط الاستراتيجية والتي تبنتها سلطنة عُمان استراتيجيات وسياسات لتشجيع مؤسسات التعليم العالي سواء الحكومية أو الخاصة على تنويع مصادر تمويلها وتقليص الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي، ولكن مازالت هذه المؤسسات تعتمد على الحكومة في تغطية الكثير من مصاريفها وكذلك العجز في مواردها المالية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطنة لتوفير تمويل حكومي كافي للتعليم العالي بكافة مؤسساته، إلا أنه من الملاحظ أنه بدأ يواجه في الفترة الأخيرة نوعين من التحديات: زيادة الطلب الاجتماعي عليه، و أحادية التمويل، ويرى (Al Rahbi,2004) أنه في ظل محدودية الموارد الحكومية، وصعوبة زيادتها بشكل مستمر، فإن الموارد الحكومية للتعليم العالي ستكون غير كافية لتلبية الطلب المتزايد عليه، كما أكدت دراسة عيسان (٢٠٠٦) أن هناك طلبا متزايدا على التعليم العالي في سلطنة عُمان مع محدودية مصادر التمويل الذي يعتمد على التمويل الحكومي القائم على النفط في الأساس؛ ونظرا لعدم استقرار أسعار النفط، علاوة على زيادة الإقبال من خريجي التعليم العام على التعليم العالي.

ومما يؤكد مشكلة الدراسة أن مجلس التعليم العالي في سلطنة عُمان قد وجد أن الإنفاق السنوي على التعليم العالي بالسلطنة يُعد بين الأعلى في العالم، وعليه عيّن المجلس شركة أرنست ويونج لإعداد دراسة لخفض وتحقيق أقصي استفادة من الإنفاق على التعليم العالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود معوقات أساسية تواجه تمويل التعليم العالي بالسلطنة، والتي من بينها (Ernst & Young for The Council For Higher Education, 2006):

١- التركيز على المدخلات وليس على المخرجات والنتائج بمؤسسات التعليم العالي.

٢- عدم إعطاء استقلالية وسلطات مالية كافية لمؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، مما أدى إلى تقليل مستوى المرونة المطلوب توفرها لدى الجهات المسئولة عند شراء وتقديم الخدمات التعليمية، والحد من فعالية إدارة المخاطر المالية.

٣- عدم توفر المحاسبية الكافية على الأداء الضعيف وقلة الحوافز لتطوير الفعالية في هذه المؤسسات.

٤- القياس غير الدقيق للتكاليف الفعلية للموارد المستخدمة من قبل قطاع التعليم العالي.

ويتضح مما سبق أن هناك مؤشرات عديدة لقصور نظام تمويل التعليم العالي سواء الحكومي أو الخاص بسلطنة عُمان؛ نظرا لاعتماده الأساسي على الدعم الحكومي الذي لن يستطيع على المدى الطويل تلبية الإقبال المتزايد مع ضمان جودة مخرجاته.

أسئلة الدراسة

يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

١. ما واقع دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عُمان؟

٢. ما واقع السياسات والتشريعات المرتبطة بدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها في سلطنة عُمان؟
٣. هل يوجد فروق في دور مؤسسات التعليم العالي نحو تنويع مصادر تمويلها تعزى لاختلاف نوع المؤسسة (حكومية أو خاصة)؟
٤. هل يوجد فروق في دور مؤسسات التعليم العالي نحو تنويع مصادر تمويلها تعزى لاختلاف جنس القيادات المالية والإدارية (ذكور وإناث)؟
٥. ما الإجراءات والتوصيات المقترحة لتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عُمان؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان في تنويع مصادر تمويلها وواقع السياسات والتشريعات المنظمة لهذا الدور من وجهة نظر عينة من القيادات المالية والإدارية العاملين بها، مع بيان مدى الاختلاف بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في ممارستها لدورها في تنويع مصادر تمويلها، ومدى تأثير اختلاف جنس القيادات المالية والإدارية من عينة الدراسة في ممارستها لهذا الدور، وصولا إلى تقديم الإجراءات المقترحة لتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عُمان.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في مواكبتها للاهتمامات الدولية والمحلية المعاصرة بقضية دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها، كما أن لهذه الدراسة أهمية نظرية فيما تقدمه من مراجعة فكرية لهذه القضية المهمة، علاوة على أهميتها التطبيقية فيما تقدمه من إجراءات مقترحة لتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عُمان. ومن ناحية أخرى ندرة الدراسات التي تناولت قضية تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان، ويمكن أن يستفيد صناع القرار والمخططون للتعليم العالي بالسلطنة مما تقدمه الدراسة من مقترحات وتوصيات لمؤسسات التعليم العالي لتنويع مصادر تمويلها بسلطنة عمان.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها وكذلك واقع السياسات والتشريعات المنظمة لهذا الدور بسلطنة عمان من وجهة نظر القيادات المالية والإدارية العاملين بها.

الحدود البشرية: بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (٤٠٠) فردًا يمثلون القيادات الاكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان.

الحدود الزمنية: تم تطبيق الجزء الميداني عام ٢٠١٨-٢٠١٩م

الحدود المكانية: تم تصنيف مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان في هذه الدراسة على النحو التالي:

١. جامعة السلطان قابوس ومؤسسات حكومية تشرف عليها وتمولها وزارات معينة وهي وزارة التعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة القوى العاملة

٢. ومؤسسات خاصة تشمل جامعة نزوى وجامعة صحار وجامعة ظفار والجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان والجامعة العربية المفتوحة

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام تصميم الدراسات المستعرضة Cross Sectional Survey اعتمادًا على تطبيق الاستبيان الذي تم إعداده للكشف عن دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في تنويع مصادر تمويلها، وواقع السياسات والتشريعات المنظمة لهذا الدور من وجهة نظر عينة من القيادات المالية والإدارية العاملين بها. حيث قام الباحثون بإعداد أداة الدراسة في ضوء مراجعة الأدبيات وتضمنت الأداة بالإضافة إلى البيانات الأساسية والديموغرافية أربعة محاور تشمل (٣٣) مفردة منها (١٨) مفردة لتقييم دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في تنويع مصادر تمويلها و (١٥) مفردة للكشف عن واقع السياسات والتشريعات المنظمة لهذا الدور وقد تم استخدام تدرج ليكرث الخماسي في الاستجابة على بنود الأداة حيث تتراوح الاستجابة من مرتفعة جدًا (٥) إلى منخفضة جدا (١) وقد تم عرض الأداة على (١٠) من أعضاء هيئة التدريس وبعض القيادات الجامعية للتأكد من الصدق الظاهري للأداة ، وأبدى المحكمون بعض الملاحظات على صياغة بعض العبارات تم الاستفادة منها في إخراج الأداة في صورتها النهائية والتي تم تطبيقها على عينة استطلاعية تكونت من (٣٠) من القيادات الإدارية والمالية بجامعة السلطان قابوس وجامعة نزوى للتأكد من الخصائص السيكو مترية للأداة وصلاحيتها للتطبيق وقد تم استبعاد عينة الدراسة الاستطلاعية من العينة النهائية للتحليل، ويوضح الجدول (٢) وصف أداة الدراسة وخصائصها السيكو مترية الأساسية.

الجدول ٢: أداة الدراسة وخصائصها السيكو مترية

محاور الأداة	أداة الدراسة	عدد الفقرات	ثبات الفا	معاملات الارتباط المحور الأول	المحور الثاني	الكلي
المحور الأول	*دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها*	١٨	٠.٩١٠	١.٠٠		
المحور الثاني	*السياسات التشريعات المنظمة لهذا الدور*	١٥	٠.٨٤٦	٠.٦٩٨**	١.٠٠	
الكلي		٣٣	0>929	٠.٩٤٤**	٠.٨٩٥**	١.٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معاملات ثبات الفا لجميع محاور أداة الدراسة تفوق المعيار الموصي به (٠.٧٠) للبحوث الوصفية (Nunnally and Bernstein, 1994)، بما يسمح بتطبيق الاستبانة على عينة الدراسة، كما يتضح وجود معاملات ارتباط دالة بين محوري الأداة وبينهما وبين الدرجة الكلية مما يعزز الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

يمثل مجتمع الدراسة في قيادات الأقسام المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية وتشمل (وزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، ووزارة القوى العاملة، ووزارة المالية وجامعة السلطان قابوس)، وفي مؤسسات التعليم العالي الخاصة وتشمل (جامعة نزوى، وجامعة صحار، وجامعة ظفار، والجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان، والجامعة العربية المفتوحة) ومن ذلك المجتمع تم اختيار عينة عشوائية بلغت (٤٠٠) من رؤساء الاقسام والإدارات المالية في هذه المؤسسات، منهم (٢٧٥) من مؤسسات التعليم العالي الحكومية ، (١٤٣) معلمًا من مؤسسات التعليم العالي الخاصة وفيما يلي الجدول (٣) والذي يوضح خصائص عينة الدراسة.

الجدول ٣: خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة من العينة الإجمالية	المجموع
الجنس	ذكور	٢٥٣	٦٣.٣	٤٠٠
	إناث	١٤٧	٣٦.٨	
المؤسسة	تعليم عالي حكومي	٢٥٧	٦٤.٣	٤٠٠
	تعليم عالي خاص	١٤٣	٣٥.٧	

يتضح من الجدول السابق أن ثلثي عينة الدراسة تقريبًا من الإداريين الذكور، والثلث من الإناث وهو ما يتسق تقريبا مع زيادة نسبة الذكور رؤساء الأقسام المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي العمانية مقارنة بالإناث، كما أنه روعي أن تضمن عينة الدراسة مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

مصطلحات الدراسة

تمويل التعليم العالي

يعرّف التمويل إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف التعليم العالي. ويقصد بتمويل التعليم العالي إجرائيًا كذلك عملية الحصول على الأموال المطلوبة من مصادرها المختلفة لتلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق

أهدافه.

مؤسسات التعليم العالي

تعرّف مؤسسات التعليم العالي في هذه الدراسة بأنها جميع المؤسسات التي توفر تعليما ما بعد التعليم العالي سواء كانت حكومية أو خاصة، وتشمل الجامعات والكليات التابعة للوزارات المختلفة او التي لديها استقلالية ذاتية أو الاهلية والخاصة.

منهجية الدراسة واجراءاتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام تصميم الدراسات المستعرضة Cross Sectional Survey اعتمادًا على تطبيق الاستبيان الذي تم إعداده للكشف عن دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في تنويع مصادر تمويلها، وواقع السياسات والتشريعات المنظمة لهذا الدور من وجهة نظر عينة من القيادات المالية والإدارية العاملين بها. حيث قام الباحثون بإعداد أداة الدراسة في ضوء مراجعة الأدبيات وتضمنت الأداة بالإضافة إلى البيانات الأساسية والديموغرافية تتضمن أربعة محاور تشمل (٣٣) مفردة تنقسم إلى (١٨) مفردة لتقييم دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في تنويع مصادر تمويلها و (١٥) مفردة للكشف عن واقع السياسات والتشريعات المنظمة لهذا الدور وقد تم استخدام تدرج ليكرت الخماسي في الاستجابة على بنود الأداة حيث تتراوح الاستجابة من مرتفعة جدًا (٥) إلى منخفضة جدا (١) وقد تم عرض الأداة على (١٠) من أعضاء هيئة التدريس وبعض القيادات الجامعية للتأكد من الصدق الظاهري للأداة ، وأبدى السادة المحكمون بعض الملاحظات على صياغة بعض العبارات تم الاستفادة منها في اخراج الأداة في صورتها النهائية والتي تم تطبيقها على عينة استطلاعية تكونت من (٣٠) من القيادات الإدارية والمالية بجامعة السلطان قابوس وجامعة نزوى للتأكد من الخصائص السيكو مترية للأداة وصلاحيتها للتطبيق وقد تم استبعاد عينة الدراسة الاستطلاعية من العينة النهائية للتحليل ، قيم معاملات ثبات الفا لجميع محاور أداة الدراسة تفوق المعيار الموصي به (٠.٧٠) للبحوث الوصفية (Nunnally and Bernstein, 1994)، بما يسمح بتطبيق الاستبانة على عينة الدراسة، وبينت النتائج وجود معاملات ارتباط دالة بين محوري الأداة وبينهما وبين الدرجة الكلية مما يعزز الاتساق الداخلي لأداة الدراسة..

مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة في رؤساء الأقسام المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والجهات التي ترتبط بعمل هذه المؤسسات وتشمل (وزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، ووزارة القوى العاملة، ووزارة المالية، وكذلك جامعة السلطان قابوس)، وفي مؤسسات التعليم العالي الخاصة وتشمل (جامعة نزوى، وجامعة صحار، وجامعة ظفار، والجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عمان ، والجامعة العربية المفتوحة) ومن ذلك المجتمع تم اختيار عينة عشوائية بلغت (٤٠٠) من رؤساء الاقسام والإدارات المالية

في هذه المؤسسات والأكاديميين، منهم (٢٧٥) من مؤسسات التعليم العالي الحكومية ، و(١٤٣) محاضراً من مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ويوضح الجدول (٣) خصائص عينة الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

قام المستجيبون من عينة الدراسة بتقييم دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عمان وذلك بدرجة تقدير حدها الأقصى (٥) درجات، ومن أجل الحكم على المتوسطات الحسابية لتقديرات المعلمين، ولتوفير مقارنات بين تلك التقديرات؛ تم استخدام الحدود الفعلية للفئات بناءً على التدرج الخماسي وتحديد مدى الدرجات (مرتفعة جدًا-٤.٢٠ . ٥.٠٠، مرتفعة- ٣.٤٠ . ٤.١٩، متوسطة- ٢.٦٠ . ٣.٣٩ ، منخفضة-١.٨٠ . ٢.٥٩ ، منخفضة جدًا-١.٠٠ . ١.٧٩) كمعيار للحكم على النتائج،

نتائج السؤال الأول: ما واقع دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عُمان؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدى عينة الدراسة لدرجة ممارسة دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عُمان كما يبين الجدول (٤).

الجدول٤: الإحصاءات الوصفية لتقديرات عينة الدراسة لدرجة ممارسة دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها (ن=٤٠٠)

العبارات (مؤشرات الدور)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
توظف مؤسسات التعليم العالي أسلوب التمويل الذاتي.	3.28	0.99	متوسطة	١٤
تطبق مؤسسات التعليم العالي التعليم الموازي لزيادة مصادرها التمويلية.	3.37	0.89	متوسطة	١٢
تعتبر البحوث والاستشارات العلمية أحد مصادر زيادة الدخل لمؤسسات التعليم العالي	3.49	0.96	مرتفعة	٧
تشكل الأنشطة الإنتاجية المختلفة مصدراً من مصادر تمويل التعليم العالي	3.51	0.87	مرتفعة	٦
تعمل مؤسسات التعليم العالي على تحديد اهداف واضحة ومحددة	3.65	0.89	مرتفعة	٢
يوجد نظام معلومات فعال عن الموارد المتاحة للمؤسسة يمكن الإفادة منه في التخطيط لزيادة الدخل.	3.41	0.86	مرتفعة	١١
تتوافر الكوادر البشرية المؤهلة لتطبيق فلسفة التمويل الذاتي بالمؤسسة.	3.33	0.93	متوسطة	١٣
تقوم إدارة المؤسسة بتدريب العاملين على كيفية استقطاب موارد اضافية للمؤسسة	3.19	0.99	متوسطة	١٦
تمنح المؤسسة حوافز للقائمين بتوفير موارد إضافية لها.	3.15	1.01	متوسطة	١٨
تشجع المؤسسة الطلبة الوافدين على الالتحاق بها.	3.61	0.95	مرتفعة	٣
يتم التخطيط لاستثمار منشآت ومباني المؤسسة للحصول على موارد إضافية لتمويلها.	3.48	0.97	مرتفعة	٨
تنظم المؤسسة برامج تدريبية وتأهيليه لزيادة مواردها المالية	3.46	0.96	مرتفعة	٩
تقوم إدارة المؤسسة بالإعلان والترويج للبرامج المتوافرة لديها.	3.69	0.90	مرتفعة	١

تتوافر بالمؤسسة مراكز لتسويق خدماتها لزيادة مواردها	3.45	0.96	مرتفعة	١٠
تدر الاستشارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس دخلا للمؤسسة.	3.16	0.99	متوسطة	١٧
تمثل برامج التعليم عن بُعد مصدرا لتمويل المؤسسة.	3.22	1.04	متوسطة	١٥
تسعى المؤسسة إلى قياس درجة رضا المستفيدين من خدماتها.	3.58	0.91	مرتفعة	٤
تستخدم المؤسسة مؤشرات الأداء لتقييم أنشطتها بما يعزز قدرتها التمويلية.	3.56	0.88	مرتفعة	٥
المتوسط العام لمؤشرات الدور	3.42	0.94	مرتفع	

يوضح الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لتقديرات عينة الدراسة لدرجة ممارسة دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها، وقد تراوحت متوسطات التقدير بين (٣,١٥-٣,٦٩) أي بين متوسطة ومرتفعة. وقد جاءت عدد (١١) فقرة مرتفعة وعدد (٧) فقرات متوسطة ، فجاءت الفقرة (١٣): "تقوم إدارة المؤسسة بالإعلان والترويج للبرامج المتوافرة لديها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي وقدره (٣,٦٩) وقد يرجع ذلك إلى أن المؤسسات التعليمية الحكومية منها والخاصة في سلطنة عمان تسعى الى التعريف بجميع برامجها والإعلان عنها كأداة للتسويق للمؤسسة ولبرامجها و لجذب الطلاب سواء الحاصلين على منح حكومية أو المتحملين نفقات دراستهم بأنفسهم وبالتالي زيادة التمويل، و هذا يتماشى مع نتائج دراسة الرحبي(2004) AL-Rahbi ففي اشارته للتمويل الذاتي كأحد مصادر التمويل لمؤسسات التعليم العالي حيث أكد على أنها تتأتى بالتسويق الفعال لبرامج المؤسسة وتأسيس الشراكات.

كما جاءت الفقرة الخامسة " تعمل مؤسسات التعليم العالي على تحديد اهداف واضحة ومحددة " في المرتبة الثانية وتشير هذه النتيجة إلى وجود مؤشر جيد لتنويع مصادر التمويل والمتعلق بوجود الأهداف الواضحة والمحددة للتمويل وتنويع مصادره ومن الجدير بالذكر أن هناك في سلطنة عمان توجهات استراتيجية قطاعية يتم تطبيقها من خلال الخطط الخمسية، وقطاع التعليم ليس بمنأى عن ذلك حيث يسهم مجلس التعليم ووزارة التعليم العالي بتحديد التوجهات الاستراتيجية وذلك من خلال استراتيجية التعليم وقرارات المجلس ، وتقوم مؤسسات التعليم العالي بوضع خططها وتحديد أهدافها وفقا للتوجهات الاستراتيجية والمحددات القطاعية بما يضمن استدامة جودة التعليم . وبعدحصول هذه الفقرة على متوسط حسابي مرتفع (3.65) مؤشراً جيداً لتمويل التعليم واستدامته حيث ان عدم وجود رؤية استراتيجية واهداف محددة قد يعيق من تطور التعليم وهذا ما أكدته دراسة الخوالدة (٢٠١٦م) والتي سعت إلى التعرف على معوقات الاستدامة في التعليم العالي في الجامعات الأردنية وتوصلت إلى أن أحد أهم معوقات الاستدامة في التعليم العالي يكمن في ان الإدارة الجامعية ليس لديها رؤية استراتيجية أو أهداف محددة لتحقيق الاستدامة.

وقد جاءت الفقرة (٩) "تمنح المؤسسة حوافز للقائمين بتوفير موارد إضافية لها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط وقدره (٣,١٥)، وربما يعود ذلك إلى الأوضاع المالية الراهنة التي تمر بها السلطنة، والتي

أدت إلى خفض الانفاق في الكثير من القطاعات مما أدى إلى خفض الانفاق على بعض البنود والتي على رأسها الحوافز والمكافآت. وتتفق هذه النتيجة إلى مع ما توصلت إليه دراسة Emst & Young (٢٠٠٦) والتي توصلت إلى وجود تحديات تواجه تمويل التعليم العالي بالسلطنة، والتي من بينها وجود الحوافز والمكافآت. كما جاءت الفقرة ١٥ والتي تنص على "تدر الاستشارات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس دخلا للمؤسسة" في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي وقدره (3.16) و قد يرجع سبب ذلك ان معظم الاستشارات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الى المؤسسات و الهيئات الحكومية تكون في شكل لجان مشتركة و بالتالي لا تستفيد مؤسسات التعليم العالي من تلك الاستشارات كمصدر لتمويلها. وترتبط هذه الفقرة بقدرة مؤسسات التعليم العالي على استثمار مواردها البشرية في زيادة تمويلها والتي يتضح هنا من ضعفها مما يتفق مع نتيجة دراسة الخوالدة (٢٠١٦م) والتي أكدت على ان من اهم معوقات استدامة التعليم العالي ضعف المؤسسات في استثمار مواردها البشرية.

نتائج السؤال الثاني: ما واقع السياسات والتشريعات المنظمة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها في سلطنة عُمان؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعينة الدراسة لدرجة تقييم عينة الدراسة لواقع السياسات والتشريعات المنظمة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها في سلطنة عُمان، كما يبين الجدول (٥).

الجدول ٥: الإحصاءات الوصفية لتقديرات عينة الدراسة لدرجة تقييم عينة الدراسة لواقع السياسات والتشريعات المنظمة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها في سلطنة عُمان الحسابي (ن=٤٠٠)

العبارات (مؤشرات الواقع)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
تسمح التشريعات بالشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.	3.66	0.86	مرتفعة	٢
تتوافر صلاحية لمؤسسات التعليم العالي في استقطاب مصادر متنوعة للتمويل الذاتي.	3.37	0.88	متوسطة	٨
تستفيد مؤسسات التعليم العالي من ريع الوقف الإسلامي.	2.98	0.87	متوسطة	١٥
يرتبط التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي بمستوى الأداء.	3.27	1.03	متوسطة	١٤
ترتبط الميزانية بعدد المقبولين من خريجي دبلوم التعليم العام لمؤسسات التعليم العالي.	3.39	0.93	متوسطة	٥
يتم تمويل مؤسسات التعليم العالي وفقاً لتوزيعها الديموغرافي والجغرافي.	3.12	0.94	متوسطة	١٣
يلتزم القطاع الخاص بدعم مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي.	3.38	1.06	متوسطة	٧
تضع السلطنة الاحتياطات المالية من أجل الحفاظ على تمويل ثابت للتعليم العالي.	3.55	0.91	مرتفعة	٤
تؤكد التشريعات والقوانين بالسلطنة على مساهمة الشركات ورجال الأعمال في تمويل مؤسسات التعليم العالي.	3.35	0.99	متوسطة	١٠

تُغطي الهبات والمنح من الأموال الثابتة جزءا من مصادر التمويل.	3.36	0.88	متوسطة	٩
تخصص الحكومة موارد مالية كافية لتلبية متطلبات المؤسسة.	3.39	0.96	متوسطة	٦
تسهم الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب في تمويل المؤسسة.	3.60	0.97	مرتفعة	٣
توجد مرونة في الصرف بين أبواب وبنود الميزانية.	3.29	0.83	متوسطة	١٢
يوجد نظام معلومات يفيد في الرقابة على التمويل الذاتي للمؤسسة.	3.30	0.91	متوسطة	١١
توجد رقابة دائمة ومستمرة على الموارد المالية للمؤسسة.	3.68	0.95	مرتفعة	١
المتوسط العام لمؤشرات واقع السياسات والتشريعات	3.38	0.93	متوسط	

يوضح الجدول (٥) الإحصاءات الوصفية لتقديرات عينة الدراسة لدرجة تقييم عينة الدراسة لواقع السياسات والتشريعات المنظمة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها في سلطنة عُمان وقد تضمن هذه المحور (١٥) فقرة، وقد تراوحت متوسطات التقدير بين (٢,٩٨-٣,٦٨) أي بين متوسطة ومرتفعة. وقد جاءت ٤ فقرات مرتفعة و١١ فقرة متوسطة ، وقد جاءت الفقرة (١٥) بأعلى متوسط حسابي وقدره(٣.٦٨) وتنص الفقرة على :" توجد رقابة دائمة ومستمرة على الموارد المالية للمؤسسة" ويدل هذا الاتفاق على أهمية المحاسبية والرقابة وقد ترجع نتيجة هذا الدراسة الى واقع التوازن بين الانفاق والعائد في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان والمرتبط إلى حد كبير بالمحاسبية وبالرقابة على الموارد المالية، وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة إيرنست ويونج Ernst & Young (2006) والتي توصلت إلى أن الإنفاق السنوي على التعليم العالي بالسلطنة يُعد بين الأعلى في العالم وذلك لوجود معوقات أساسية تواجه تمويل التعليم العالي بالسلطنة ومنها عدم توفر المحاسبية الكافية على الأداء الضعيف وقلة الحوافز للتطوير الفعال وكذلك عدم دقة القياس للتكاليف الفعلية للموارد المستخدمة من قبل قطاع التعليم. وقد يرجع هذه الاختلاف إلى أن دراسة ارنست ويونج أجريت قبل ١٤ عاما تقريبا وخلال هذه الفترة تم تطوير السياسات والتشريعات المرتبطة بتمويل التعليم وزيادة تفعيل المحاسبية.

كما جاءت الفقرة الأولى من هذا المحور والمتعلقة بسماح التشريعات بالشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره(٣.٦٦) و تؤكد هذه النتيجة على أهمية التعاون مع القطاع الخاص كشريك وممول وداعم للتعليم العالي وهذا قد يكون انعكاساً للازمة الاقتصادية التي تمر بها السلطنة والتي تؤثر على التمويل الحكومي وتستدعي مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم ودعمه، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ثيري وإشير Thierry & Eicher (2002) والتي على الرغم من تأكيدها على أهمية التمويل الحكومي للتعليم العالي إلا أنها قد اوصت بأهمية الشراكة وتقاسم التكاليف مع القطاع الخاص. كما أكدت دراسة عبد ربه (٢٠١٢) والتي هدفت إلى التعرف على واقع التمويل الذاتي للجامعات في كل من تركيا واستراليا والتوصل الى تصور مقترح للتمويل الذاتي للجامعات المصرية على أهمية الاستفادة من وحدات القطاع الخاص في تمويل الجامعات.

وقد جاءت الفقرة الثالثة المتعلقة بالاستفادة من ريع الوقف الإسلامي في المرتبة الأخيرة بمتوسط متوسط ولكنه الأدنى إذ بلغ (٢.٩٨)وهذا يعكس المشهد الوقفي في سلطنة عُمان و الذي إلى وقت الانتهاء من هذه الدراسة لا يعتبر كداعم حقيقي للتعليم العالي في سلطنة عُمان، ومن الجدير بالذكر هنا أن مجلس التعليم الموقر تنبه لهذا المورد الهام غير المستغل وسعى لإنشاء مؤسسة وقفية تعليمية "سراج" في عام ٢٠١٩ والتي من المؤمل ان تؤدي دورها بشكل فعال في تنويع مصادر التمويل العالي في السلطنة، ويتفق هذا التوجه مع دراسة آل عبد الله (٢٠٠٢) و دراسة عبد ربه (٢٠١٢) وتوصية الحايس(٢٠٠٩).

كما جاءت الفقرة الرابعة :"يرتبط التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي بمستوى الأداء" في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي وقدره (٣.٢٧) وعلى الرغم من تدني هذه الممارسة إلا أنه ونظراً لأهمية هذه التشريع في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ورفع جودة التعليم فأنه يتم تطبيقها بشكل متزايد من قبل وزارة التعليم العالي والتي تقوم بزيادة عدد المنح الممولة من قبلها في مؤسسات التعليم العالي المرتفعة الأداء. وتتفق هذه النتيجة مع توصية دراسة El Araby (٢٠١١) والتي أكدت على ضرورة إتباع سياسة واضحة في توزيع ميزانيات تمويل التعليم العالي بناء على مستوى الأداء والجودة في المخرجات، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة Midgle (٢٠١٠) والتي أوصت بتطبيق نظام للتمويل قائم على الأداء وليس الثقة.

نتائج السؤال الثالث: هل يوجد فروق في دور مؤسسات التعليم العالي نحو تنويع مصادر تمويلها تعزى لاختلاف نوع المؤسسة (حكومية أو خاصة)؟

استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على المتوسط العام لدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها وكذلك بالنسبة لواقع السياسات والتشريعات المنظمة لهذا الدور طبقا لاختلاف نوع المؤسسة باستخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين Two Independent Samples T-Test؛ والجدول (٦) يبين ذلك.

الجدول٦: نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لمعرفة طبيعة الفروق في تقديرات عينة الدراسة على دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها وفقًا لمتغير نوع المؤسسة (ن=٤٠٠)

المتغير	نوع المؤسسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة الإحصائية	اتجاه دلالة الفروق
دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها	حكومية	٢٥٧	3.34	0.62	-٣.٨٥	0.01	مؤسسات التعليم العالي الخاصة
	خاصة	١٤٣	3.58	0.48			
واقع السياسات والتشريعات	حكومية	٢٥٧	3.34	0.57	-2.33	0.02	مؤسسات التعليم العالي الخاصة

خاصة	١٤٣	3.47	0.43	

يتضح من الجدول (٦) وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠١) في تقديرات عينة الدراسة بالنسبة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها وفقًا لمتغير نوع المؤسسة، وذلك لصالح مؤسسات التعليم العالي الخاصة. وكذلك وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في تقديرات عينة الدراسة بالنسبة لواقع السياسات والتشريعات وفقًا لمتغير نوع المؤسسة، وذلك لصالح مؤسسات التعليم العالي الخاصة أيضا، وقد يرجع هذا الى المرونة التي تتوفر لمؤسسات التعليم العالي الخاصة من حيث حوكمتها وادارتها مقابل التعقيدات الروتينية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الحكومية كما أنها مرتبطة بالأنظمة والتشريعات الحكومية المنظمة لهذا الشأن.

نتائج السؤال الرابع: هل يوجد فروق في دور مؤسسات التعليم العالي نحو تنويع مصادر تمويلها تعزى لاختلاف جنس القيادات المالية والإدارية من عينة الدراسة (ذكور أو إناث)؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على المتوسط العام لدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها طبقا لاختلاف جنس القيادات المالية والإدارية عينة الدراسة (ذكور أو إناث)؟ باستخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين Two Independent Samples T-Test؛ والجدول (٧) يبين ذلك.

الجدول ٧: نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لمعرفة طبيعة الفروق في تقديرات عينة الدراسة بالنسبة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها وفقًا لمتغير جنس عينة الدراسة (ن=٤٠٠)

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الدلالة الإحصائية	اتجاه دلالة الفروق
دور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها	ذكور	٢٥٣	3.43	0.60	٠,٦٤	-----	-----
	إناث	١٤٧	3.39	0.57			
واقع السياسات والتشريعات	ذكور	٢٥٣	3.36	0.54	-1.02	-----	-----
	إناث	١٤٧	3.41	0.50			

يتضح من الجدول (٧) عدم وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (≤ ٠,٠١) في تقديرات عينة الدراسة بالنسبة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها وكذلك بالنسبة لواقع السياسات والتشريعات المنظمة لهذا الدور وفقًا لمتغير جنس عينة الدراسة وهذا قد يدل على أن الدور الأكبر في

تنويع مصادر تمويل التعليم العالي تلعبه السياسات والتشريعات المنظمة وحوكمة المؤسسة وادارتها بغض النظر عن جنس القيادات التي تدير تلك المؤسسات.

مقترحات الدراسة وتوصياتها

أكدت النتائج أن منظومة التعليم العالي في سلطنة عمان تواجه تحديات مالية متنوعة وبدرجات متفاوتة التأثير حيث أن معظم المبحوثين يؤكدون على أن فكرة تعميم تنويع مصادر تمويل التعليم العالي سوف يساعد على التغلب على مشكلة استدامة التعليم العالي وتوفير الفرص للالتحاق به. وبينت الدراسة أهمية تطوير التشريعات المنظمة لتمويل التعليم سوف يتيح الفرص لمؤسسات التعليم العالي للبحث عن مصادر بديلة وتوظيف مواردها ومنشئاتها في تعزيز مواردها الذاتية. واسفرت النتائج على ان من التحديات التي تواجهها منظومة التعليم العالي في سلطنة عمان المخصصات المرصودة للبحث العلمي وتطويره، كما أثبتت النتائج أنه من بين المشاكل التي تعيق مؤسسة التعليم العالي من خدمة مجتمعها هي تلك المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية وغياب النظرة المستقبلية، وتوفر متطلبات الاستجابة لتحديات البيئة الداخلية والخارجية. ومن أهم توصيات الدراسة ما يلي:

- ضرورة استجابة المنظومة الجامعية بالسلطنة للتحديات التي تواجهها نظرا لأهمية المؤسسات الجامعية في التنمية المستدامة.
- مراجعة السياسات والتشريعات الحاكمة لمؤسسات التعليم العالي الحكومي لإتاحة الفرص لاستثمار مرافقها وامكانياتها البشرية والمادية لرفع ميزانياتها ولتغطية مصاريفها الأنبه والمستقبلية.
- تطبيق نظام الحوافز المادية والمعنوية للأكاديميين النشطين بحثياً لإنجاح المشاريع البحثية التي تساهم في زيادة إيرادات مؤسسات التعليم العالي.
- وضع تصور استراتيجي لتنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية منها والخاصة.
- تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية وسوق العمل في سلطنة عُمان
- الانفتاح الايجابي على المحيط الخارجي المحلي والدولي والعالمي ومحاولة الاستفادة من التجارب العالمية.

المراجع:

المراجع العربية

- براي، مارك (٢٠٠٠). تمويل التعليم العالي: الأنماط والاتجاهات والاختيارات. ترجمة أحمد عطية أحمد، مجلة مستقبليات، المجلد ٣، العدد ٣.
- حمزة، محمد رياض، مقارنة في تمويل مؤسسات التعليم بموازنة السلطنة عام ٢٠١٢، جريدة عُمان، السبت ٢٨ يناير ٢٠١٢ متاحة على الرابط: http://www.omandaily.om/node/82511

- الحايس، عبد الوهاب جودة (٢٠٠٩). الوقف العلمي واستثماره باعتباره آلية لتعزيز موارد البحث العلمي نحو تصور مقترح بإنشاء صندوق وقف علمي لجامعة السلطان قابوس. من بحوث الندوة الدولية بعنوان "الوقف في عُمان بين الماضي والحاضر. المنعقد في الفترة من ١٨-٢٠ اكتوبر. مركز الدراسات العُمانية. جامعة السلطان قابوس.
- الخشاب، عبد الإله يوسف، والعناد، مجذاب بدر (٢٠٠١). الجامعة المنتجة: الفلسفة والرسائل، مجلة اتحاد الجامعات العربية. العدد ٣١، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.
- الخوالدة، تيسير. (٢٠١٦م). معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. دراسات العلوم التربوية، ٤٣(١)، ٦٧-٨٧.
- السبيعي، عبيد عبد الله (٢٠١٢). تمويل التعليم الجامعي بين كفاية التمويل وكفاءة الاستخدام. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. المملكة العربية السعودية، ع٢٢، ج٢، ص ٣٧٩-٣٩٥.
- سلطنة عُمان، مجلس التعليم (٢٠١٦). الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠ https://www.educouncil.gov.om/projects.php
- سلطنة عُمان، وزارة الشؤون القانونية (٢٠٠م). الجريدة الرسمية رقم (٦٧٦) الصادرة في ١ أغسطس ٢٠٠٠م
- سلطنة عُمان، وزارة المالية (٢٠١٩م). الميزانية العامة للدولة – الاستدامة المالية والاقتصادية، متاح عبر الرابط https://www.mof.gov.om/Portals/1/documents/
- سلطنة عُمان، المجلس الأعلى للتخطيط، الأمانة العامة (٢٠١٦) موجز خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) ، متاح عبر الرابط https://www.scp.gov.om/PDF/NinthFiveYearPlanArabic.pdf
- سلطنة عمان، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠١٧م). إحصاءات التعليم العالي ،٢٠١٦-٢٠١٧م، ع (٦)، سلطنة عمان
- سلطنة عمان، وزارة التعليم العالي، المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة (٢٠٠٤). تقرير واقع التعليم العالي الخاص بالسلطنة خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤م، مسقط، سلطنة عمان.
- سلطنة عمان، وزارة التعليم العالي (٢٠١٥). التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي ٢٠١٤. سلطنة عمان. https://www.mohe.gov.om/InnerPage.aspx?id=9767b8ed-876e-4dfc-9707-c2c3e337c078
- سلطنة عمان، مجلس التعليم (٢٠١٨) التعليم في عمان، متاح عبر الرابط https://www.educouncil.gov.om/downloads/FpFAaTkWzKWz.pdf

- السهلاوي، عبد الله عبد العزيز (٢٠٠٠). الاتجاهات حول الانفاق على التعليم العالي والحوار المطلوب. مجلة التربية م١٤، ع٥٦، ص ١٠٥-١٥٢، الكويت: الكويت، جامعة، مجلس النشر العلمي.
- عبد ربه، صابر صبحي محمد (٢٠١٢م). التمويل الذاتي للتعليم الجامعي في كل من تركيا واستراليا وكيفية الإفادة منها في مصر. رسالة دكتوراة اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، جمهورية مصر .
- عيسان، صالحة عبد الله (٢٠٠٦). "التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عُمان"، الورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيكو)، مسقط.
- عيسان، صالحة عبد الله يوسف؛ والشنفري، عبد الله (٢٠٠٠). "التعليم العالي الخاص في سلطنة عُمان ودوره في التنمية". دراسة مقدمة للمؤتمر التربوي الثاني " خصخصة التعليم العالي والجامعي"، ٢٣-٢٥/١٠/٢٠٠٠ كلية التربية جامعة السلطان، سلطنة عُمان، ص ٢٧٣-٣٢٤.
- المعمري، خليفة بن محمد بن خاتم (٢٠٠٦). مشكلات إدارة التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان: دراسة ميدانية، مسقط، جامعة السلطان قابوس.
- مصطفي، يوسف عبد المعطي (٢٠٠٤). تصور مقترح لزيادة الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، مجلة التربية . الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة ٧، العدد ١١.
- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٢٠١٠م). تقدم الإدارة العامة في إطار إصلاح السياسات بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-دراسات حالة حول إصلاح السياسات. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- https://www.oecd.org/mena/governance/48634357_،
- الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٠٣). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي .دراسات في التعليم الجامعي -مصر، ع ٥، 83 – 20 ، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/23564
- الهندي، خليل وآخرون (٢٠١١). أزمة تمويل التعليم العالي في الاراضي الفلسطينية. جامعة بيرزيت، فلسطين.

المراجع الانجليزية

- Al-Rahbi, Talal Sulaiman (2004). "Student Loan Scheme as An Alternative to Financing Higher Education in The Sultanate of Oman, Unpublished Master Dissertation of Public Administration,

Presented to Department of Planning, Public Policy and Management, and The Graduate School of The University of Oregon, June 2004.

- Barr, Nicholas & Crawford, Iain. (1998) Funding higher education in an age of expansion. Education Economics; Apr 1998; 6, 1; ERIC pg. 45, Britain. 45-70, DOI: 10.1080/09645299800000004
- Christie, H. & Munro, M. (2003) The Logic of Loans: students' perceptions of the costs and benefits of the student loan, British Journal of Sociology of Education, 24:5, 621-636, DOI: 10.1080/0142569032000127170To link to this article: http://dx.doi.org/10.1080/0142569032000127170
- Capon, C., (2000). Understanding Organizational Context. New York, Pearson Education.
- Doolan, Karin; Dolenec, Danijela & Domazet, Mladen (2013). The Croatian Student Financial Support System in a European Context: A Comparative Study. Zagreb: Institute for the Development of Education, Preradovićeva 33 / I, 10000 Croatia, iro.hr/userdocs/File/2%20ACCESS_Higher_education_funding_web.pdf. www.iro.hr,
- Doyle, William R. & Delaney, Jennifer A. (2009) Higher Education Funding: The New Normal, Change: The Magazine of Higher Learning, 41:4, 60-62, DOI: 10.3200/CHNG.41.4.60-62
- El Araby, Ashraf (2011). A comparative assessment of higher education financing in six Arab countries. March 2011, Volume 41, Issue 1, pp 9–21. DOI 10.1007/s11125-011-9185-7, UNESCO, https://link.springer.com/article/10.1007%2Fs11125-011-9185-7
- Ernst & Young for The Council for Higher Education (2006). Expenditure Rationalization and Optimization Study, Muscat, Sultanate of Oman. http://www.ey.com/global/content.nsf/Middle_East/About_Us__Overview. Accessed 15th August 2006.
- Kallison, J. M. & Cohen P. (2009). A New Compact for Higher Education: Funding and Autonomy for Reform and Accountability. Published online: 1 October 2009, America. 10.1108/09513541011013015, https://doi.org/10.1108/09513541011013015

- KLINE, R. B. Nunnally, J. C., & Bernstein, I. H. (1994). Psychometric theory (3rd ed.). *Journal of Psychoeducational Assessment*, 3(1).
- Ilieva, Janet; Killingley, Pat; Tsiligiris, Vangelis & Peak, Michael (2017). The Shape of Global Higher Education: International Mobility of Students< Research and Education Provision Vol. 3, British Council, International Higher education. www.britishcouncil.org/education/ihe
- Lenington, R. L. (1996). Managing Higher Education as Business. New York: ORYX Press .
- Midgley, Andrew Michael. (2010). Examining the funding request process between public higher education and the state legislature. A dissertation Submitted to Michigan State University In partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Higher, Adult, and Life-long Education, USA.
- Ntshoe, I & De Villiers Pierre (2013). Funding sources for public higher education in South Africa: Institutional responses. Perspectives in Education 2013: 31(4) http://www.perspectives-in-education.com ISSN 0258-2236 © 2013 University of the Free State.
- Rani, P. G. (2014). Education Loans and Financing Higher Education in India: Addressing Equity. Higher Education for the Future 1(2) 183–210 ©2014 The Kerala State Higher Education Council SAGE Publications Los Angeles, London, New Delhi, Singapore, Washington DC DOI: 10.1177/2347631114539891 http://hef.sagepub.com
- Schiller, Daniel & Liefner, Ingo (2006). Higher education funding reform and university–industry links in developing countries: The case of Thailand. Published online: 3 June 2006 Ó Springer Science + Business Media B.V. 2006.
- Thierry, Chevaillier & Eicher, Jean-Claude (2002) Higher Education Funding: A Decade of Changes, Higher Education in Europe, 27:1-2.